

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)
الموقرين

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي البريطاني ("ساب") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"البنك")، والتي تتضمن على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والقوائم الموحدة للدخل والشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية، و
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس معايير آداب وسلوك المهنة الدولي للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية إجراءات الرقابة الرئيسية التي تتضمن الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجراءات الإدارة بشأن تحديد ومتابعة مخصص الانخفاض الخاص والجماعي للقروض. - تحديد القروض والسلف المنخفضة. <p>بالنسبة للقروض التي يتم تقويمها لكل عميل على حده للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها، قمنا، على سبيل العينة، بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اختبار الافتراضات المستخدمة في تحديد الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاسترداد المقدرة من الضمانات المعنية الخ. - اختبار القروض والسلف (بما في ذلك القروض التي لم يتم تحديدها من قبل الإدارة بأنها محتملة الانخفاض في القيمة) وذلك لغرض تقويمها فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله بصورة منتظمة. - اختبار القروض للصناعات التي تأثرت سلباً بالأوضاع الاقتصادية الحالية لتقويم الانخفاض الذي أعدته الإدارة بناءً على عمليات تصنيف الائتمان الداخلية بالبنك. <p>بالنسبة للانخفاض الجماعي، قمنا أيضاً بتقويم مدى ملائمة التغيرات الكمية والنوعية في محفظة القروض المعنية. كما قمنا باختبار عينة من البيانات المستخدمة في طرق التقويم بما في ذلك درجات تصنيف القروض والخسائر التاريخية والتغيرات بين مختلف درجات تصنيف القروض وتحليل القروض حسب عدد أيام التأخر في السداد.</p>	<p>الانخفاض في قيمة القروض والسلف</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي القروض والسلف الممنوحة من قبل البنك ١٢٣,٨٥٥ مليون ريال سعودي، جنب مقابلها مخصصات انخفاض في القيمة قدرها ٢,٨٩٠ مليون ريال سعودي، (تشتمل هذه المخصصات على مخصص خاص ومخصص جماعي مجنب على أساس المحفظة).</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات معقدة وذاتية وإجراء افتراضات لتحديد الانخفاض وتوقيت إثبات هذا الانخفاض وأن الأثر المحتمل للانخفاض يمكن أن يكون جوهرياً بالنسبة للقوائم المالية الموحدة ككل.</p> <p>وبشكل عام، يتضمن تحديد الانخفاض في القروض والسلف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد الأحداث والطرق التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة لشركات محددة. ○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض الجماعي في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج لاحتساب تلك العمليات. ○ تقويم تعرض البنك لبعض الصناعات المتضررة من الأوضاع الاقتصادية. <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢ (ل) حول القوائم المالية الموحدة بخصوص السياسة المحاسبية الهامة والتقديرات المحاسبية الهامة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح ٦ الذي يفصل الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح ١-١ (و) (١) الذي يوضح منهجية تقويم الانخفاض المستخدمة من قبل البنك.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

	تقويم المشتقات
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة بشأن تحديد وقياس وإدارة ومحاسبة الأدوات المالية المشتقة، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات.</p> <p>قمنا باختيار عينة من المشتقات و:</p>	<p>أبرم البنك عقود مشتقات مختلفة بما في ذلك مقايضات أسعار العملات الخاصة والعملات ("المقايضات") والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات الخاصة ("العقود المستقبلية") وعقود الصرف الأجنبي الفورية والأجلة ("العقود الأجلة") وخيارات أسعار العملات الخاصة والعملات ("الخيارات"). تعد بعض هذه العقود مشتقات خارج الأسواق النظامية وبالتالي فإن تقويم هذه العقود يعتبر ذاتي لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد من الافتراضات وعمليات معايرة طرق التقويم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - اختبار دقة تفاصيل المشتقات وذلك بمقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات المعنية وتأكيدات الصفقات. - تقويم المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك في تحديد القيمة العادلة. - الأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات المتبعة من قبل البنك بشأن أسس التقويم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة. 	<p>إن معظم هذه المشتقات مقتناه لأغراض المتاجرة. يستخدم البنك بعض المقايضات لتغطية مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأغراض محاسبة تغطية المخاطر في القوائم المالية الموحدة.</p>
	<p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لوجود صعوبات وعدم موضوعية عند تحديد التقويم حيث يتم استخدام طرق تقويم معقدة وأن مدخلات التقويم في بعض الحالات تكون غير قابلة للرصد في السوق.</p>
	<p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح ٢ (ج) حول القوائم المالية الموحدة، والإيضاح ١٠ الذي يوضح المشتقات ومنهجية التقويم المستخدمة من قبل البنك.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

	أتعاب الخدمات البنكية
لقد قمنا بإجراءات المراجعة التالية:	يقوم البنك باحتساب أتعاب معاملات وخدمات مقدماً عن القروض الممنوحة للعملاء. تعد هذه الأتعاب جزء لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية الناتجة ولذلك يجب أخذها بالاعتبار عند إجراء تسوية على العائد الفعلي وأنه يجب إثبات هذه التسوية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تستخدم الإدارة بعض الافتراضات والنسب عند تسوية العائد الفعلي على القروض.
- قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على تطبيق الافتراضات والنسب المستخدمة من قبل الإدارة عند إثبات دخل الأتعاب، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات.	لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الإدارة للافتراضات والنسب قد يؤدي إلى إظهار ربحية البنك بأكثر/أقل من قيمتها.
- قمنا بتقويم الافتراضات والنسب المستخدمة من قبل الإدارة لتسوية العائد الفعلي على القروض وتسجيل هذه التسوية.	يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم ٢ (و) حول القوائم المالية الموحدة.
- حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والنسب و:	
- قمنا بتتبع بيانات السنة السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة.	
- قمنا بتقويم تقدير الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والنسب عند إثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة.	

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

	تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة بشأن تقويم الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع وغير المتداولة في سوق نشط، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات.</p> <p>قمنا بإجراء تقويم للمنهجية والافتراضات، ومدى ملائمة طرق التقويم والمدخلات المستخدمة في تقويم تحديد قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع.</p>	<p>تشتمل الاستثمارات المتاحة للبيع على محفظة ديون واستثمارات في الأسهم. يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية باستخدام طرق تقويم، والتي غالباً ما تتطلب تبني تقديرات من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات.</p> <p>هناك حالات عدم تأكد من التقديرات المتعلقة بالأدوات غير المتداولة في سوق نشط، ويتم تقويمها وفق طرق تقويم داخلية باستخدام مدخلات التقويم الهامة القابلة للرصد.</p>
<p>قمنا باختبار عينة من عمليات تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع غير المتداولة في سوق نشط. وكجزء من إجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقويم المدخلات الأساسية المستخدمة في تحديد القيمة مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان وذلك بمقارنتها مع البيانات الخارجية القابلة للرصد.</p>	<p>في القوائم المالية الموحدة، قامت الإدارة بتبيان المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الأدوات المالية وخصوصاً عند تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم بسبب التعقيدات المتعلقة بالأدوات.</p>
	<p>تم اعتبار تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع الخاصة بالبنك أمر من أمور المراجعة الرئيسية نظراً للتعقيدات المصاحبة لتقويم هذه الأدوات المالية وأهمية الافتراضات والتقديرات التي اجرتها الإدارة.</p>
	<p>يرجى الرجوع إلى الأيضاح ٣٣ الذي يوضح منهجية تقويم الاستثمارات المتبعة من قبل البنك والأيضاح ١-١(و) (٢) الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على تحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. وقد تضمن ذلك ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة مثل وجود انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة للأسهم و/ أو حالات تعثر من قبل أي جهة مصدرة بشأن الاستثمارات الأخرى، بما في ذلك سندات/صكوك حكومية وشركات. - مراجعة واعتماد الإدارة لمنهجية الانخفاض في القيمة والنتيجة. - بخصوص الاستثمارات في الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بتقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعية من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في قيمة الاستثمارات. - تقويم أسس تحديد القيمة العادلة للاستثمارات. - اختبار عمليات تقويم الاستثمارات، و الأخذ بعين الاعتبار التقلبات/ التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة امتلاكها للتأكد فيما إذا تم الوفاء بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة. - بالنسبة للاستثمارات الأخرى، بما في ذلك السندات/الصكوك، قمنا، على أساس العينة، بتقويم الملاءمة الائتمانية للأطراف الأخرى وذلك على أساس المعلومات المتوفرة في السوق، وتقويم التدفقات النقدية من الأدوات وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تعثرات بناءً على الشروط والأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. 	<p>الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت استثمارات البنك المقتناة لغير أغراض المتاجرة ٢٩,٢٧٣ مليون ريال سعودي. تشمل هذه الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة على أسهم وسندات/صكوك حكومية وشركات تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب الأوضاع السائدة في السوق و/أو معوقات السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة.</p> <p>لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمتابعة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء الأحكام. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية لأدوات الأسهم. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون تكلفتها الأصلية.</p> <p>بخصوص الأدوات الأخرى بما في ذلك سندات الدين مثل سندات/صكوك حكومية وشركات، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع انخفاض في الموقف المالي للشركة المستثمر فيها أو أداء الصناعة أو البلد، أو القطاع، والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهرياً بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢ (ل) حول القوائم المالية الموحدة بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، والإيضاح ١- (أ) و(٢) بخصوص التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، والإيضاحين ٢٩ و ٣٠ بخصوص الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.</p>
--	--

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

<p>لتقويم الرضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين البنك والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة والضريبة لدى البنك لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية التي طالبت بها الهيئة. كما اطلعنا على خطاب الاعتراض للتأكد بأنه تم الاعتراض لدى مختلف لجان الاعتراض وتقويم حالة تلك الاعتراضات.</p> <ul style="list-style-type: none"> - قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالبنك للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة والضريبة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة. - كما قمنا بتقويم مدى كفاية صافي التعرض المفصح عنه ومدى ملائمة التقديرات التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالبنك. - كما قمنا بتقويم مدى ملائمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للبنك. 	<p>الزكاة وضريبة الدخل</p> <p>يقوم البنك بتقديم إقراراته الزكوية/الضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، ونتج عنها مطالبات بزكاة إضافية هامة قدرها ٤٣٣ مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. لم يوافق البنك على تفسير الهيئة وقدم اعتراضات إلى مختلف مستويات لجان الاعتراض المتاحة.</p> <p>لم يتم إجراء الربوط للأعوام من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ بعد. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة للمطالبات الزكوية الإضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الإفصاح يمكن أن يعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة.</p> <p>قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم المطالبات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الإدارة بأن نتيجة الاعتراض ستكون في صالحها.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب قيام الإدارة بتقديرات هامة، ولأن المطالبات الإضافية للهيئة ستكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢ (ش) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل والإيضاح ٢٦ بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل.</p>
--	--

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقريرها السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما اننا لن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود أخطاء جوهريّة، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعترض الإدارة تصفية البنك أو إيقاف العمليات، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في البنك.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريّة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعدّ جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة
الموقرين

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهرية ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة و، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن البنك، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للبنك. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.
- سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكثفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

كي بي ام جي الفوزان والشركان
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

إرنست ويونغ
ص ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٨

فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤

٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ
(٢٣ فبراير ٢٠١٧)

